

وعلى كافة الفعاليات الاقتصادية، كما بإمكانها إعادة هيكلة قطاع الإذخارات والمدخرين، الأوراق المالية قد تعيد ترتيب القطاعات الاقتصادية أو تحدث موجة تكثالت اقتصادية بين الشركات مما يؤثر على الشركات الصغيرة والمتوسطة، دراسة البورصة وأثرها على الإقتصاد الوطني بشكل علمي ودقيق قبل إنشائها. فإقامة بورصة تقوم بدورها وتحقق وجودها وتأثيرها الإيجابي يتطلب توفر مجموعة من - وضوح الإستراتيجية العامة للدولة والخطط والأهداف التي تسعى لتحقيقها، من القطاع العام والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، - وجود شركات مساهمة ومؤسسات مالية ونقدية متطورة قادرة على طرح أوراق مالية في البورصة. - حرية صرف العملة الوطنية وحرية تحويلها من وإلى الدولة استنادا لقوانين واضحة وصريحة. - إتباع المرونة والبساطة والدقة والوضوح في سن القوانين والإجراءات الخاصة بالإستثمار، يشجع على إنشاء شركات مساهمة وطنية أو مشتركة، مع شركات أجنبية